إلغاء الطائفية ضرورة وطنية لحماية لبنان من داخله

د. رياض غنام(*)

قليلة هي النظم السياسية في العالم التي تقوم على الطوائف والمذاهب كما هو شأن النظام السياسي اللبناني. فقد كان للمعطى التاريخي أثره في صيرورة هذا النظام منذ ان أخذت الطائفية ترسخ في الحياة اللبنانية عامة بفعل العوامل المساعدة الداخلية والخارجية، مما أعطى الذاتية اللبنانية السمة الطائفية التي استمرت في توطيد ذاتيتها على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والقانونية، فأصبحت جزءاً أساسياً من صيغتنا الكيانية والميثاقية في ميزتيها الطائفية والمذهبية.

لقد ارتبط النظام السياسي اللبناني منذ نشأته بالسمة الطائفية، ويبدو ان شعوب هذه المنطقة والشعب اللبناني جزء منها اتصف بهذه السمة منذ بدأ تشكيله عبر حقب سابقة للإسلام، ان لم نقل من رواسب ماض بعيد اختلط بتطوره عنصران أساسيان وهما تعدد الطوائف المسيحية المشرقية قبل ان يبسط الإسلام سلطانه على المنطقة، ونظام الملل والطوائف الذي أنشأه الإسلام بغية الإقرار بوجود الطوائف من جهة، وحماية كياناتها من جهة ثانية، الأمر الذي يقتضي إدراكه لمعرفة جذور نشأة النظام الطائفي اللبناني، والحرص الذي أبداه الإسلام من الناحية الشرعية والحضارية لحماية الطوائف وإيصالها إلى العصر الذي نحن فيه الآن.

وسياسة التجزئة ليست طارئة على الدولة الإسلامية بشكل عام، والوطن العربي بشكل خاص، فجذورها تعود إلى فترة الحروب الصليبية، ولاحقاً إلى ما سمي بالمسألة الشرقية التي راحت تنتج فصولاً جديدة كان أبرز محطاتها في تاريخنا الحديث والمعاصر: مؤتمر كامبل بانرمن بين سنتي ١٩٠٥ و ١٩٠٧، واتفاقية سايكس بيكو سنة ١٩١٦، ووعد بلفور

(*) مدير عام شؤون الجلسات واللجان في مجلس النواب.

في السنة التالية. ثم اتفاقية سان ريمو سنة ١٩٢٠ التي حددت كيفية تقاسم الولايات العربية المشرقية بين كل من بريطانيا وفرنسا، فتنفرد هذه الأخيرة بالانتداب على سوريا ولبنان، في حين تستولي بريطانيا على انتداب كل من العراق وفلسطين.

شكّل مؤتمر كامبل بانرمن حجر الزاوية في تقسيم وتفتيت الوطن العربي، ومنه انطلقت جميع مشاريع التقسيم والتجزئة التي شهدتها الأمة العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين، وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر في لندن بين سنتي ١٩٠٥ و ١٩٠٧ تلبية لدعوة رئيس وزراء بريطانيا، واستمرت أعماله سنتين كاملتين وضعت في نهايتها تقريراً مفصّلاً رفع إلى وزارة الخارجية البريطانية، ووزارة المستعمرات وظل سرياً إلى أن أعلن عنه سنة ١٩١٤.

اشتمل التقرير على مقدمة اعتبرت ان تاريخ البحر المتوسط مرتبط بتاريخ المصالح الاستعمارية، ومن يتحكم به يستطيع التحكم بمصير العالم بأسره. وان الخطر على الاستعمار يكمن في هذا البحر الذي هو همزة الوصل بين الشرق والغرب، وعلى ضفتيه الشرقية والجنوبية يعيش شعب واحد تتوافر فيه وحدة التاريخ والدين واللسان، وتساءل التقرير كيف سيكون مصير الاستعمار إذا ما توحدت أماني هذا الشعب وانتشر لديه التعليم ودخلت الوسائل الفنية الحديثة في حياته، واستغلت ثرواته الطبيعية؟.

ولكي يحول المؤتمر دون هذه الضربة والتي اعتبرها قاضية، اتخذ بعض التوصيات كان أولها استمرار عمل الدول الاستعمارية في تجزئة هذه المنطقة، وإبقاء الشعب العربي على ما هو عليه من تفكك وتأخر وجهل، وثانيها ضرورة فصل البلدان العربية الإفريقية عن البلدان العربية الواقعة في الجزء الأسيوي، وثالثها إقامة حاجز بشري قوي وغريب يحتل الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم (فلسطين) ويربطهما معاً بالبحر المتوسط بحيث يشكّل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكانها، فجاء مؤتمر كامبل بانرمن ليضع الأساس العملي لتحقيق الأهداف الصهيونية في فلسطين، ثم جاء وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ ليكرّس تجزئة الوطن العربي عبر إقامة جسم غريب معاد للعرب وصديق للاستعمار، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية المتمثلة بسايكس بيكو وسان ريمو ولوزان وغيرهما.

لقد أرسى الانتدابان البريطاني والفرنسي بلاد الشام على تقسيمات سياسية تجسّد تحقيقاً لمقررات المؤتمر المذكور، فأنشأ الفرنسيون في الأول من أيلول سنة ١٩٢٠الكيان اللبناني متبعين سياسة مزدوجة في المنطقة التي خضعت لنفوذهم، ففي حين عمدوا إلى ضم المدن الساحلية بيروت وطرابلس وصيدا وصور والأقضية الأربعة إلى أراضي متصرفية جبل لبنان ليكونوا من هذه الأقاليم دولة مركزية عرفت بدولة لبنان الكبير، عمدوا إلى تمزيق المقاطعات السورية وتجزئتها إلى دويلات طائفية في دمشق وحلب وجبل الدروز وبلاد العلويين، ثم تنازلوا، وفي صفقة سياسية، عن لواء الأسكندرون لابتلاعه من قبل تركيا.

شكلت الحالة اللبنانية الاستثناء الوحيد لعملية التجزئة التي ترتدي ظاهرياً رداء الوحدة والتجميع، فظلت لفترة طويلة مصدر تنافر وصراع بين اللبنانيين، وشهدت فترة الانتداب تمحوراً سكانياً طائفياً ومناطقياً بين تيارين كبيرين، أحدهما يمثل الأكثرية الساحقة من المسلمين وهم غالبية المدن الساحلية والأرياف وينادون بالوحدة السورية، ورفض الانضمام إلى الكيان اللبناني، والأخر مثله المسيحيون بشكل

عام وهم أكثرية سكان متصرفية جبل لبنان وكان دأبهم استمرار ديمومة الكيان اللبناني وارتباطه الوثيق بالدولة الفرنسية ودورها السياسي والثقافي في العالم.

لقد حبلت فترة الانتداب الفرنسي بالاجتماعات الطائفية لمختلف التيارات السياسية، فانعقد في شباط سنة ١٩٣٦ وفي بكركي مؤتمر طائفي لمطارنة الموارنة، وعلى الرغم من المقررات غير الطائفية التي اتخذها المؤتمر، فإن القوى الإسلامية وبعد مرور شهر من انعقاد مؤتمر بكركي، عقدت مؤتمر الساحل في منزل الزعيم السني سليم علي سلام، وأكدت على المطالبة بالسيادة القومية على أساس الوحدة السورية، وتوقيع المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية، وإنصاف المسلمين في توزيع وظائف الدولة بين الطوائف المذاهب. وعلى الرغم من وجود بعض نقاط الالتقاء بين المؤتمرين الطائفيين، إلا ان الصراع بين الطوائف ظل قائماً وخصوصاً على الوظائف العامة السياسية والإدارية، وعلى مواقع الرئاسات والسلطات العامة.

ساهمت المادة ٩٥ من الدستور في ترسيخ الطائفية في مختلف البنى السياسية والاجتماعية، كما وان الأحداث التي سبقت مرحلة الاستقلال أو تلتها، لم تعمل على التخفيف من وطأتها، بل ساعدت وبشكل فعّال في تجذير المشاعر والانقسامات. وعند مناقشة المجلس النيابي التعديلات الدستورية عشية الاستقلال في الثامن من تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، طالب النائب يوسف سالم بحذف المادة المتعلقة بالطائفية، فرد عليه النائب عبدالله اليافي ان المجلس في معرض تعديل جزء من المادة وليس تعديل المادة بكاملها، كما برر حبيب ابو شهلا الإبقاء على النص المعدل بقوله ان الاقتراح يجب ان يوقعه أكثر من عشرة نواب، وهذا الأمر غير مطروح الآن، فكان ان ظلت المادة كما هي بعد تحريرها من شوائب صك الانتداب.

لقد ظلت السلطة الاستقلالية بما فيها الإدارة، تنسج على منوال الإدارة الانتدابية، وحتى على منوال إدارة المتصرفية، إذ ظلت الطائفية قاعدة الدولة ومحور الدستور، وظل التخطيط الطائفي هدف الدولة اللبنانية ونهجها السياسي والإداري والاجتماعي، وكان أقصى ما يسمح به من تعديل هو السماح بتوسيع مروحة التمثيل الطائفي عبر إلحاق ممثلين من الطوائف المغبونة في أجهزة الدولة تحقيقاً لشعار «الطائفية العادلة» وكانت الطائفة الشيعية في طليعة هذه الطوائف المحرومة.

لقد تقاسمت الطوائف اللبنانية مختلف مراكز وقوى السلطة بدءاً من الرئاسات، مروراً بالمناصب الوزارية والنيابية، ووظائف الإدارة بمختلف فئاتها ودرجاتها، فجاءت الإدارة الاستقلالية لترسخ التمييز الطائفي على كافة مستويات الدولة التشريعية والتنفيذية والعسكرية والقضائية، ولتؤكد على «وحدة الطوائف العادلة» من خلال توزيع مغانم السلطة والإدارة بين الطوائف، الأمر الذي أدّى إلى فشل الدولة كمؤسسة في خلق ولاء وطني موحد، والانتقال من صيغة التعايش إلى صيغة العيش المشترك بين مختلف شرائح المجتمع اللبناني، وبناء دولة الوحدة الوطنية اللاطائفية، وليس بناء دولة الطوائف المتناحرة أو المتآلفة، على ضوء مصالحها ومنافعها وامتيازاتها الخاصة.

ان الدعوة إلى العودة إلى لبنان الصغير كانت مطلباً لبعض الفئات السياسية اللبنانية منذ أن نشأ الكيان اللبناني بصيغته الحالية سنة ١٩٢٠. ولا تزال هذه الدعوة تذر بقرنها عند بعض المحطات السياسية وخصوصاً أثناء الأزمات الحادة، ولقد رأينا بعضاً منها خلال حرب السنتين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. كما ان بعض السياسيين يتحدثون بها همساً دون أن يجرؤوا

على الإعلان والتصريح، فيلجأون إلى اقتراح الحلول المناسبة للأزمة اللبنانية بدءاً من اعتماد نظام اللامركزية الموسعة، وصولاً إلى انتخاب كل طائفة لنوابها، الأمر الذي يؤدي بشكل غير مباشر إلى إعادة النظر بأسس الكيان اللبناني سواء لجهة الأرض أم الشعب أم المؤسسات السياسية القائمة فيه.

ومع صدور الدستور اللبناني في أيار سنة ١٩٢٦، وكما كرّس الفرنسيون الطائفية في المادة ٩٥ كرّسوها أيضاً في النصوص القانونية عبر قوانين الانتخاب التي أصدروها، وقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف والمذاهب، فضلاً عن قاعدة ٦ و ٦ مكرر التي لا يمكن فهمها فهماً حقيقياً، إلا إذا أحطنا بالظروف والأحداث الطائفية، والتحركات التي كانت تجري أيام الانتداب وخصوصاً على ضوء مواقف المسلمين والمسيحيين من مسألة الكيان اللبناني والموقف من فرنسا، وإذا كانت الرسالتان تتناولان مسائل المساواة بين المواطنين، والتمثيل العادل بين مختلف عناصر السكان في جميع وظائف الدولة، والتوزيع الصادق في إنفاق الاعتمادات المالية بين جميع المناطق، وتوحيد نظام الضريبة، إلا ان تفسيرهما جاء تفسيراً خاطئاً ومغلوطاً، فالرسالة رقم ٦ جاءت لتقول بالمساواة الشاملة بين جميع المواطنين، وليس بين جميع الطوائف. ولتقول بالتمثيل العادل بين مختلف عناصر السكان في جميع وظائف الدولة، وليس بين مختلف الطوائف. ولتقول أيضا بالتوزيع الصادق في الإنفاق بين جميع المناطق اللبنانية، وليس بين جميع الطوائف اللبنانية. فالنص لم يكن بحاجة إلى هذا التأويل وهذا التفسير، وبالتالي فإنه لا يجوز تحميل الألفاظ والعبارات معاني لم يقصدها المشرّع. فالمساواة هي مساواة بين مواطنين وليس مساواة بين طوائف ومذاهب، والتمثيل الوظيفي هو تمثيل بين مواطنين وليس مساواة بين طوائف ومذاهب. والتمثيل الوظيفي هو تمثيل الكيان الفردي والمواطن الكفؤ، وليس الكيان الطائفي المذهبي، وإذا كان التأويل جائزاً ومستحسناً في النصوص الدينية والشرعية، فإنه غير جائز ان لم نقل مستنكراً في النصوص القانونية والنصوص التنظيمية.

لقد تغلغلت مظاهر الطائفية في مختلف بنى الدولة اللبنانية وشرائح المجتمع، وأصبحت جزءاً محورياً في صلب المؤسسات والسلطات الأساسية، كذلك غدت أحد مظاهر الحياة الاجتماعية، فالأسرة وهي النواة الأساسية لكل مجتمع، هي في لبنان طائفية في نشأتها ووضعيتها الشرعية وأموالها الارثية وعاداتها الاجتماعية في الزواج والطلاق والارث والبنوة والنفقة، كذلك في الثقافة سواء المدرسية منها أم الجامعية، وفي الصحافة واللغة والتفكير والاسماء والأزياء ومختلف مظاهر الحياة والمعاش، حتى أن المواطن لا يستطيع في لبنان ان يولد ويتأهل ويدفن إلا ضمن الطائفة، وبالقدر المحدد له عرفاً في نظامنا السياسي وغير السياسي.

وتمادت الطائفية في تكريس نزعتها السلبية، فامتدت إلى معاقل فكرية وأيديولوجية فطاولت الأحزاب السياسية والكتل الضاغطة والنقابات والرأي العام، وكلها مواقع تجد فيها مرتعها داخل الأطر الطائفية، فلا يسعها التخلص منها أو التفلت من نيرها وربقتها.

وكما كانت الطائفية متفجرة في القرن التاسع عشر، بسب صراع القوى الطائفية على السلطة والنفوذ وموارد الثروة، كذلك استمرت في لبوسها هذا الوجه الدموي في عصرنا الحديث والمعاصر، وقد شهد لبنان في عهد الاستقلال أكثر من انتفاضة دموية وحرب أهلية ذات ملامح طائفية تجسدتا في سنوات ١٩٥٨ و ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، وقد دفع الوطن خلالها الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات والثروة

الوطنية الأمر الذي حمل سياسيه على إعادة النظر ببعض بنود النظام السياسي عبر ما سمي وثيقة الوفاق الوطني التي تم التوافق عليها في الطائف سنة ١٩٨٩.

لقد حسم اتفاق الطائف العديد من التباينات السياسية نتيجة السلطة المطلقة التي كان يمارسها رئيس الجمهورية، فأعيدت بعض صلاحيات الرئاسة إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، وأعيد النظر في تركيبة المجلس النيابي فجعل عدده مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. وفي موضوع الطائفية لقد أبقى مؤتمر الطائف على مضمون روحية المادة ٩٥ من الدستور ولم يدخل عليها إلا مقترحات شكّلت مادة خلافية عند محاولة تطبيق مضمون المادة لجهة تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية.

لقد اعتبرت وثيقة الوفاق الوطني ان إلغاء الطائفية السياسية هو هدف وطني يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية. وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

١ ـ إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية، والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أي وظيفة لأي طائفة.

٢ ـ إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

لقد أرسى اللبنانيون وفاقهم السياسي للكيان اللبناني على تسوية الميثاق الوطني الذي اعتبر تسوية طائفية عبر المشاركة النسبية في الحكم والإدارة، وتسوية أيضاً في العدول عن المطالبة الارثية بالحماية الأجنبية، مقابل الوحدة العربية. لكن الممارسة العملية للعلاقات السياسية، وبعد انصرام عدة عقود استقلالية، أسفرت وبشدة مضاعفة عن نمو متزايد وتوسع وترسخ لظاهرة الطائفية، حتى باتت تشمل كل ناحية من نواحي الحياة العامة، وبحجة العمل بالميثاق الوطني تحكمت الطائفية بخناق اللبنانيين بعد ان أصبحت عنواناً للعدالة بين الطوائف من خلال تقاسم وظائف الدولة ومنافعها، وأي تجاوز لهذا الحد يشكّل خرقاً لمبدأ المساواة أمام القانون وإخلالاً بالميثاق الوطني الأمر الذي من شأنه ان ينسف صيغة الكيان والعيش المشترك بين اللبنانيين.

لقد أمل سياسيو الطائف ان يتحسن الأداء السياسي في لبنان، وان تتراجع النوازع الطائفية بين اللبنانيين، خصوصاً بعد الإصلاحات التي ادخلوها على النظام السياسي والتعديلات الدستورية والقانونية التي شملت معظم التشريعات اللبنانية، لكن المنحى السياسي العام شهد واقعاً تراجعياً مؤلماً، اذ زادت النوازع العصبية الطائفية المستحكمة في نفوس المواطنين، كما ازداد الاصطفاف الطائفي والمذهبي، وأضحت أقل القضايا السياسية مصدر انقسام عمودي، الأمر الذي أوقع العديد من الحوادث الأمنية الدموية خصوصاً في السنوات الخمس الأخيرة حيث بلغ فيها الاحتقان المذهبي أقسى درجات التوتر والخطورة.

سارعت بعض القوى السياسية وبهدف تخفيف الاحتقان السياسي والأمني للدعوة إلى

تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية تطبيقاً للنص الدستوري للمادة ٩٥ بعد تعديلها في الطائف، الأمر الذي يقتضي تجاوز الميثاق الوطني، وكان التحرك الملحوظ الذي قام به رئيس مجلس النواب نبيه بري بصفته مؤتمناً على تطبيق النص الدستوري حسب تعديلات الطائف فكان لدعوته إلى تشكيل الهيئة الوطنية، لإلغاء الطائفية، أثره الكبير بين مؤيد ومعارض، ومشجع ومنكفئ، غير ان المظاهرات الشعبية الهزيلة التي قامت بهدف إلغاء الطائفية، دلت على ان القوى الطائفية المدعومة من رجال الدين، والكثير من السياسيين لا تزال أقوى مما يظن، وان شرائح كبرى من المجتمع اللبناني لا تزال متمسكة بهذا النظام رغم المآسي العديدة التي وقعت، والارتكابات الجسيمة التي مارستها القوى الطائفية بعضها تجاه الآخر.

لقد لامس الإمام السيد موسى الصدر في العديد من خطبه وكتاباته المسألة الطائفية وهي وان لم تكن مستفحلة في الفترة التي عايشها إلا انه حذر من غائلتها كإحدى الوسائل التي تعتمدها اسرائيل للنيل من لبنان، فاعتبر ان ما من شيء، يهدد اللقاء المسيحي الإسلامي، وهو لقاء محتوم تاريخياً، إلا عندما تكشف الصهيونية عن أنيابها وتؤجج نار الطائفية، وتحول لبنان مخازن تفجير ومواطن دويلات طائفية، وتعبث بتراث المسيحية والإسلام.

وهو في طروحاته لإيجاد حل للمسألة اللبنانية، اعتبر ان الحلول المطروحة على الساحة اللبنانية إما طائفية والطائفية بلاء الوطن، وأما فئوية وفي تنفيذها أو القبول بها انتصار لفئة والانتصار الفئوي مرفوض، وأما حلول نابعة من التشنج أو التحدي وهذه ترفض مرتين! لذلك فالمطلوب ان نصنع مستقبلاً لا ينتمي إلى ما انتهى إليه الماضي، مستقبلاً يحفظ وينمي رسالة الوطن العالمية، ويجعل من الطوائف اللبنانية نوافذ حضارية على العالم، لا دويلات متصارعة، ويمكن كل فئة من أن تعطي الوطن لا ان تأخذ منه وتنمو على حسابه، مستقبلاً تحس كل طائفة بأنها عزيزة تعطي ولا تشعر بأنها مظلومة ومصنفة ومحتقرة، مستقبلاً يكتفي ان يشعر كل مواطن انه خاسر، لو خسر الوطن، حتى لو قدم له العالم اجمع. فيكون الوطن ندوة للحوار الإسلامي ـ المسيحي، وقاعدة اللقاء الأوروبي العربي، ومختبر التفاعل الحضاري بل يكون واحة للتجربة العالمية الناجحة.

ان تأزم الحياة السياسية بين اللبنانيين، وتصاعد حدة الطائفية وأخذها برقاب اللبنانيين حائلة دون أي تطور ديمقراطي يواكب التطور الذي يحصل في العالم، كل ذلك من شأنه ان يدفع بعض اللبنانيين إلى استعادة مشاريع كانت قد أصبحت جزءاً من تاريخ سبق، فالمشاعر الوحدوية لا تزال ماثلة لدى شريحة من المثقفين اللبنانيين ودعاة القومية سواء منها العربية ام السورية، يقابلها شريحة أوسع لا تزال تتخذ من لبنان الصغير نموذجاً، وهي أمام كل أزمة كيانية تطرح حلاً للتعددية أساسها ان أمن بعض الطوائف فوق كل اعتبار، فضلاً عما طرحه البعض من إقدام كل طائفة على انتخاب ممثليها في الندوة البرلمانية، في عملية شبيهة بما كان معمول به في نظامي القائمقاميتين والمتصرفية. وكلها مشاريع من شأنها تفتيت الكيان اللبناني، والقضاء على دوره وظاهرته ورسالته كما وصفت. لذلك لا بد من ان يتدرج اللبنانيون في السير على طريق إلغاء الطائفية، فيشكلون الهيئة الدستورية المكلفة بذلك، ويعطونها الوقت الكافي للقيام بعملها، وهم بهذا الشكل يخطون الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل، وهي الخطوة التي لا بد من الإقدام عليها عاجلاً أم آجلاً.